الشراكة الأورومتوسطية كآلية لترقية الجامعات الجزائرية مع الإشارة لبرنامج Tempus

أ.د: مبارك بوعشة، جامعة قسنطينة 2

د: ليليا بن منصور، جامعة لغرور عباس خنشلة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الشراكة الأورومتوسطية كشكل من أشكال التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والتي يحتل فيها محور ترقية المؤسسات الجامعية مكانة هامة، من خلال برنامج **Tempus** الذي يعتبر كأقدم برنامج قدمه الإتحاد الأوروبي في هذا القطاع والهادف بشكل عام إلى خلق منطقة للتعاون في مجال التعليم العالي بين الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة والتي من بينها الجزائر حسب مباديء عملية بولونيا، وذلك من خلال إصلاح وتحديث المؤسسات الجامعية الجزائرية عن طريق تفعيل إدارة الجودة الشاملة كأحد أهم النماذج المتعارف عليها عالميا. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كان أهمها:

- أن التعاون الجزائري مع الجامعات الأوروبية لا يؤتى أكله دون أن يتحول من مجرد مشروعات مشتركة إلى تعاون إستراتيجي؛
- يجب التركيز على التخصصات الأخرى التي لم يمسها البرنامج كالعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية وغيرها؛
- يجب إشراك أكثر لجميع المؤسسات الجامعية الجزائرية حيث توجد الكثير منها مازالت مهمشة.

مقدمة:

تسعى الدول العربية وعلى رأسها الجزائر إلى تطوير منظومتها التعليمية الجامعية بما يفضي إلى تخريج كفاءات علمية ومهنية تفي بغرض سوق الشغل الجزائري وتحد من نسب البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا وإلى دعم البحث العلمي الجامعي ليلعب دوره الفعلي في تنمية المجتمع والاقتصاد، ولأجل ذلك تعمل المؤسسات الجامعية الجزائرية من خلال الانفتاح على الجامعات الأوروبية ودعم التعاون والتبادل معها على الاستفادة من تجاربها في تطبيق المعايير الدولية الحديثة في التعليم العالي ورفع جودة التعليم والارتقاء به من خلال تفعيل إدارة الجودة الشاملة من أجل الرقي والتطور؛ وذلك في إطار الشراكة الأورومتوسطية، من خلال التعاون مع جامعات

عالمية لها الخبرة في ذلك وعلى رأسها الجامعات الأوروبية عن طريق الاشتراك في عدة مشاريع تخص قطاع التعليم العالي وأهمها مشروع تمبوس Tempus الممول من قبل الاتحاد الأوروبي والذي يدعم جهود الدول الشريكة من أجل تطوير أنظمة التعليم العالي وإيجاد فرص التعاون بينها و التي تعمل سويا في مشاريع مشتركة وذلك حسب مبادئ عملية بولونيا التي تهدف إلى إنشاء ما تسميه بالمنطقة الأوروبية للتعليم العالي والتي أصبحت نقطة مرجعية بالنسبة للدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي والدول الشريكة.

كما يشجع الحوار بين الثقافات والتقارب بين الشعوب والعمل من أجل تطوير التعليم العالي وفق المواصفات الأوروبية، من أجل استحداث فرص العمل وزيادة التنمية الاقتصادية. وهذا ماتسعى إلى معالجته هذه الورقة البحثية من خلال الإشكالية الآتية:

ما انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على ترقية المؤسسات الجامعية الجزائرية من خلال تفعيل إدارة الجودة الشاملة في إطار برنامج Tempus ؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد الإطار المفاهيمي لإدارة الجودة الشاملة وكيفية تفعيله واعتماده كنموذج لترقية المؤسسات الجامعية الجزائرية؛
- تحديد الإطار المفاهيمي للشراكة الأورومتوسطية وإبراز المكانة التي تحتلها المؤسسة الجامعية(التعليم العالي) في مجالات التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛
- الإستدلال ببرنامج **Tempus** كأقدم برنامج قدمه الإتحاد الأوروبي في مجال ترقية المؤسسات الجامعية، وتوضيح انعكاساته على المؤسسات الجامعية الجزائرية.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال سرد مختلف العناصر المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة والشراكة الأورومتوسطية، وتحليل مختلف الإحصائيات التي تضمنتها الدراسة.

هيكل الدراسة: بالرجوع إلى الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية والمتمثلة في:

المحور الأول: ترقية الجامعات الجزائرية من خلال إدارة الجودة الشاملة.

المحور الثاني: التعاون الأوروبي –الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية لعصرنة الجامعات الجزائرية.

المحور الثالث: برنامج تمبوس لترقية الجامعة الجزائرية بين الغاية والتطبيق.

المحور الأول:

ترقية الجامعات الجزائرية من خلال إدارة الجودة الشاملة

في إطار تحقيق ما يسمى بترقية الجامعات والسبق نحو تحصيل تصنيف دولي يعكس أفضل الدرجات، تسعى الجامعات إلى الرقي بمستوياتها من خلال تفعيل الدور الذي تلعبه، من خلق المعرفة، نشرها، البحث العلمي وكذا خدمة المجتمعات، ساعية بذلك إلى تعظيم جودة مدخلاتها من أساتذة، برامج تعليمية، هياكل وتقنيات وطلبة، لضمان تجويد مخرجاتها من علوم ومعارف وبراءات اختراع ويد عاملة مطلوبة في سوق العمل المحلي والدولي، وفيما يلي سيتم التعرف على الجودة الشاملة في الجامعات والتي تعد ترجمة عملية لمغزى ترقية الجامعات.

أولا: مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية

نظرا لأهمية الجودة وإدارتها في حياة الجامعات وترقية المجتمعات فقد أحيطت بالعديد من التعاريف، حيث عرفت إدارة الجودة الشاملة على أنها:

" **عملية إدارية استراتيجية** تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات، التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر للمؤسسة من خلال التحسين المستمر لأداء أفرادها".(طاهر محسن منصور، 2008، 77)

"**نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات** وهي: الموارد البشرية والأساليب والأجهزة لتحقيق مستوى عال من الجودة في الأداء، حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين".(منصوري الزين، 2011، 3)

فالجودة ترتبط أساسا بأداء الموارد البشرية في الجامعات؛ إذ تعد مزيجا بين الوسائل الإدارية والجهود الابتكارية وبين المهارات الفنية المتخصصة، من أجل الارتقاء بمستويات أداء مواردها البشرية ومن ثم الأداء الكلي للجامعة،

أما مضامين إدارة الجودة في الجامعات، فتشمل: (عيسى قدادة واخرون، 2010، 145-146)

- اعتماد أسلوب العمل الجماعي التعاوني. ويعتمد إنجاز الأعمال على جميع القدرات والخبرات التي يمتلكها العنصر البشري في الجامعة؛
- الحرص على استمرار التحسين والتطوير، فكلما تم التوصل إلى مستوى معين تم التطلع إلى مستوى أعلى منه؛
- النهج الشمولي، حيث تشمل جهود التطوير المستمر جميع المجالات كالأهداف العامة، الهياكل التنظيمية، أساليب العمل، التحفيز والأنظمة والإجراءات؛
- العمل على تقليل الأخطاء وصولا إلى جعلها في الحد الأدنى، ذلك وفق مبدأ أداء العمل الصحيح من أول مرة ومن دون أخطاء، لتقليل الكلفة إلى حدها الأدنى وبالتالي تحقيق رضا المستفيدين من الخدمة التعليمية؛
- الحرص على حساب تكلفة الجودة داخل كافة الأعمال المتعلقة بالخدمة التعليمية مثل تكاليف الفرص الضائعة، تكلفة الأخطاء، عمليات التقييم وسمعة الجامعة بين المستفيدين.

ثانيا: معايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية

من أهم هذه المعايير ما يلي:(محمد عوض الترتوري واخرون، 2006، 81-82)

- توفر المصادر المادية الكافية لدعم التعليم والتعلم؛
- توفر المصادر البشرية الكافية لدعم التعليم والتعلم؛
- توفر أهداف واضحة يفهمها كل من الهيئة التدريسية والطلبة؛
- ارتباط محتوى الموضوعات الدراسية بأهداف البرنامج وغاياته؛
- تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة وتحملهم المسؤولية في التعليم؛
- التقييم الصادق والموضوعي والعادل؛

- تلقي الطلبة للتغذية الراجعة المفيدة من التقييم (مدى التقدم والتحسن)؛
- التقييم الذي يغطي أهداف المساق وغاياته؛
- تلقي الطلبة للتغذية الراجعة المفيدة من التقييم؛
- يتخرج الطلبة وقد تحصلوا على معرفة ومهارات قابلة للانتقال خارج الجامعة.

حيث يجب على الجامعة أن توازن في تعبئة كل مواردها وأن تضمن الالتزام الجماعي بمعايير ومبادئ وفلسفة هذا النظام في الجامعات.

ثالثا: فوائد تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية

تسعى الجامعات في إطار تطبيقها لمدخل إدارة الجودة الشاملة، إلى تحقيق جملة من الفوائد منها:(عيسى قدادة واخرون، 2010، 148-149)

- تطوير النظام الإداري في الجامعة نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات؛
- الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب والتي تنعكس إيجابا على جوانبهم الشخصية؛
- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء للجميع (الأكاديميين والإداريين)؛
- الوفاء بمتطلبات الطلاب والمجتمع والوصول إلى تحقيق رضاهم؛
- تمكين إدارة الجامعة من حل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلا؛
- رفع مستوى الوعي والاهتمام لدى المستفيدين من خدمات الجامعة، من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة؛
- الترابط والتكامل بين جميع الأكاديميين والإداريين في الجامعة. والعمل بروح الفريق الواحد (أي تنمية مهارات العمل الجماعي للاستفادة من الطاقات البشرية في الجامعة وتطوير أدائها)؛
- ترسيخ مفاهيم الجودة تحت شعارها الدائم" أن نعمل الأشياء بطريقة صحيحة من المرة الأولى وفي كل مرة"؛(محمد بن موسى، 2012، 6)
- تحقيق نوعية في عملية التعليم، تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للوائح والتوجيهات والارتقاء بمستويات الطلاب، بالإضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتفادي الأخطاء قبل وقوعها والعمل على تحسين الأداء بصفة مستمرة، من خلال الوقوف

على المشكلات التعليمية في الميدان ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها.(نور الدين حامد، 2011، 343)

إن ترقية الجامعة مرهون بمدى نجاحها في تطبيق الجـــــــــودة الشـــــــــاملة التي تؤدي بالضرورة إلى تحســـــــين كفـــــــــاءة إدارة الجامعة، تطـــــــــوير المناهج، تطوير أساليب التقييم، تعميق الاهتمام باستخدام تكنولوجيا التعليم، رفع أداء المـــــــــوارد البشــــــرية من أكاديميين وإداريين، تنمية القدرات الإدارية، تحسين مخرجات التعليم الجامعي، زيادة جودة نتاج البحث العلمي الجامعي، زيادة مستوى خدمة المجتمع المحلي ومن ثم خدمة المجتمعات وزيادة الرفاه الوطني نتيجة لزيادة الرفاه الاقتصادي. وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال الانفتاح على الجامعات الأوروبية ودعم التعاون والتبادل معها على الاستفادة من تجاربها في تطبيق المعايير الدولية الحديثة في التعليم العالي للرقي بالجامعة الجزائرية وذلك في إطار الشراكة والتعاون أو ما يسمى بالشراكة الاورومتوسطية.

المحور الثاني:

التعاون الأوروبي –الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية لعصرنة الجامعات الجزائرية

سعى الإتحاد الأوروبي إلى ربط علاقات وطيدة مع دول المتوسط وعلى رأسها الجزائر وذلك من أجل خلق تعاون أورو متوسطي بهدف مراقبة وتشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحوث والابتكار والتطوير وقد تم ذلك كجزء من مسار برشلونة الذي أطلق عام 1995 والذي كان بمثابة إطار عمل للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من الدول المتوسطية، وقد أعطى هذا التعاون شكلا جديدا للعلاقات نتجت عنه الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية:

نتيجة للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط و خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، سعى هذا الأخير إلى ربط علاقات مع دول شرق و جنوب المتوسط، و التي تجسدت في فكرة مشروع الشراكة الأورو متوسطي. وتعرف هذه الأخيرة على أنها: " نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت

كلها تقريبا و إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها و مواردها الأولية". (ناصيف حتي، 1996، 9)

كما تعرف أيضا على أنها: " مشروع تعاون، وحتى يصبح هذا التعاون ممكنا يجب تحديد المصالح و الأهداف لكل الأطراف المشاركة".(Fatiha Talahite a, 2000,451)

فالشراكة الأورو متوسطية بالنسبة لدول جنوب المتوسط هي الوسيلة لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب من هذه الدول إصلاحات و تغييرات جذرية في بنيتها الاقتصادية،السياسية والاجتماعية، ومنه فإن الشراكة بين دول جنوب المتوسط و الإتحاد الأوروبي تقوم على مبدأ المصالح المشتركة و التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية و الثقافية.

ثانيا. الشراكة الأورو متوسطية في مسار برشلونة

أحس الإتحاد الأوروبي بضرورة إحياء تدخلات في المتوسط أكثر تجانسا تلتزم بسياسة حقيقية ذات أهداف متوسطة و طويلة الأمد، وفي هذا الإطار قدمت اللجنة الأوروبية عام 1994 وثيقة اقترحت فيها خلق شراكة تكون بمنزلة مجموعة من الانطباعات التفاوضية متعددة الجوانب تتخطى الاتفاقات الاقتصادية السابقة بين الإتحاد الأوروبي و الدول الأخرى لتكون سياسة تنموية مشتركة وشراكة متعددة الجوانب.

حيث أن الاضطرابات السياسية الكبيرة التي كانت في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات من القرن الماضي والمتمثلة في سقوط حائط برلين، حرب الخليج الأولى، انضمام أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي و غيرها، كلها وجهت نظر أوروبا مجددا إلى النتائج السلبية لتأخر النمو في منطقة المتوسط، فعادت تؤمن بضرورة عمل بناء في المنطقة يعيد التوازن في سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه بلدان المتوسط غير الأوروبية.

أما الحدث الذي ميز التطلع فكان مؤتمر برشلونة في 27–28 نوفمبر1995، فقد أطلقت فيه المرحلة الثالثة لسياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية المبنية على الشراكة الأوروبية المتوسطية، وقد تم تحديد محتوى هذه الشراكة في أعمال المؤتمـــر.

ولتكون هذه المرحلة إطارا موسعا للعلاقات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بين دول الإتحاد الأوروبي والأعضاء الخمسة عشر(ألمانيا ،النمسا، بلجيكا،الدانمرك ، اسبانيا، فلندا، فرنسا، اليونان،

ايرلندا،إيطاليا،للوكسمبورج،هولندا ، البرتغال،المملكة المتحدة ،السويد). و شركاء ضفة المتوسط الجنوبية الإثنى عشر(الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، السلطة الفلسطينية، إسرائيل،قبرص، مالطا ،موريتانيا كمراقب) أما ليبيا فقد استبعدت.(Document, 1995, 14)

وقد عمل مؤتمر برشلونة، برئاسة إسبانيا، كمبادرة وحيدة تطمح لخلق الأساس لتسويات إقليمية جديدة، وجمع المؤتمر وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي الأعضاء ونظرائهم في حوض المتوسط وقد شكل هذا المؤتمر أول وسيلة بنيوية لتحديد الشراكة الأوروبية المتوسطية وقد أضيفت لها وسيلة ثانية تمثلت باتفاقات المساعدة الأوروبية المتوسطية التي وقعتها دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر مع كل بلدان ضفة المتوسط الجنوبية.

1. إعـــلان برشلونة

باختتام مؤتمر برشلونة صدر عنه إعلان برشلونة بعد تبني المجتمعون بالإجماع هذا الإعلان، ومن خلال برنامج العمل الواجب تحقيقه، والذي تم اعتماده في الإعلان الختامي فقد تبلورت هذه التركيبة الشاملة التي عالجها المؤتمر في:(Fatiha Talahite b,2000,95-96)

- **التعاون السياسي و الامني:** ففي هذا المجال تثبت الشراكة كهدف "إنشاء فضاء مشترك للسلام والإستقرار" وذلك بالاعتماد على مؤتمر هلنسكي بشأن السلام والاستقرار في أوروبا والمنعقد عام 1975.
- **التعاون الثقافي و الإجتماعي في مجال حقوق الإنسان:** و تشتمل هذه السلسلة المنصوص عليها في الشراكة على عدة قضايا، كالتعليم والتدريب و مكافحة أشكال الجريمة المنظمة. ويؤكد المجتمعون بذلك إرادتهم في إحترام حرية تنقل الأشخاص، وفي نفس الوقت كانت من أهم انشغالاتهم الأساسية التحكم في الهجرة في البلد الأصلي إلى دول الإتحاد الأوروبي، وتناول الحوار حول الهجرة:
  - كيف يمكن تخفيض ضغط الهجرة؛
  - كيفية إعادة المهاجرين غير القانونيين إلى أوطانهم.
- **الأبعاد الاقتصادية و المالية:** حيث عرضت أهمية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المقبولة المتوازنة وقد خصص إعلان برشلونة لهذا الجانب حيزا كبيرا نظرا لأهميته بالنسبة للدول الأعضاء في عملية

الشراكة الأوروبية، ولهذا الهدف حث الإعلان على أفعال تتجه لتشجيع الاستثمارات الأجنبية و الادخار الداخلي، تحديث الصناعة وزيادة قوتها التنافسية، تقوية النقل ومجتمع المعلومات، كما قدم اقتراحات لخلق ظروف مناسبة لاستثمارات الشركات العاملة في قطاع الطاقة ونشاطاتها ولتطوير شبكات حديثة للاتصالات و لمواجهة مشاكل البنية التحتية، والتشجيع على حسن إدارة عقلانية للموارد المائية و تطوير و الحفاظ على الثروة السمكية.

ومما سبق يمكن القول أن هذه الجوانب تسعى في مجملها إلى تامين تنمية اجتماعية مستديمة و متوازنة مع منطقة ازدهار من خلال تكوين شراكة تأخذ بعين الاعتبار الدين المرتفع لبعض دول المتوسط غير الأوروبية، و تقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا و دول المتوسط الجنوبية، إضافة إلى تحقيق التكامل و تشجيع التعاون بين المنطقيتين.

كما نلاحظ أيضا من خلال التقسيم السابق أن التعليم العالي يحتل جزءاً من تعاون أشمل وأوسع، يتمحور هذا التعاون الأورومتوسطي حول المشاريع الآتية:(عارف الصوفي وأخرون، 14،2009)

- التعليم والتدريب من أجل العمل؛
- برنامج تمبوس TEMPUS –سيتم التعرض له لاحقا بنوع من التفصيل-
- برنامج إراسموس مندوس ERASMUS-MUNDUS

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007، وخلال مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي الأورومتوسطيين صيغ إعلان القاهرة الهادف لخلق ساحة التعليم العالي والبحث العلمي الأورومتوسطية .يشدد إعلان القاهرة على أولوية التعليم العالي والبحث العلمي .ويتعهد الوزراء على تشجيع: (عارف الصوفي وأخرون، 15،2009)

- الفوروم الجامعي الأورومتوسطي؛
- الإبداع في التعليم العالي؛
- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛
- تشجيع الحراك أساتذة، طلاب وإداريين؛
- المشاركة في الإراسموس مندوس ERASMUS-MUNDUS

ثالثا. إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية

تعتبر الجزائر من ضمن الدول الموقعة على إعلان برشلونة لعام 1995، و بالتالي فهي تلتزم بالمبادئ التي أقرها و طالما أن الجزائر أصبحت شريكا بعد توقيعها على إعلان برشلونة، فإن الإتحاد الأوروبي باشر مفاوضات معها قصد التوصل إلى إبرام اتفاق شراكـــة عـــلى غرار دول جنوب المتوسط

1.الشراكة الأورو- جزائرية : المصادقة على الإتفاق و المضمون

بعد 17 جولة من المفاوضات العسيرة التي انطلقت سنة 1996، توصل الطرفان الأوروبي والجزائري إلى أرضية اتفاق، و بذلك وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي في 19 ديسمبر 2001، بمقر المفوضية الأوروبية "ببروكسل" و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

و أكد الطرفان من خلال الاتفاقية على أنها تدخل في إطار دعم و تطوير العلاقات الثنائية، وأنها تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، و خاصة فيمـــا يتعلـــق باحتـــرام حقـــوق الإنسان والحريات السياسيـــة و الاقتصادية.

و جاء في مضمون الاتفاق أن الطرفان يأخذان بعين الاعتبار القرب و علاقات الاعتماد المتبادل القائمة بينهما المبنية على الروابط التاريخية و القيم المشتركة، و أنهما يأملان بتوطيد هذه العلاقات و ضمان استمراريتها على أسس الشراكة، التضامن و التعاون. كما أكدت الاتفاقية على أهمية هذه العلاقات ضمن الإطار الشامل الأورو متوسطي من جهة، و ضمن إطار تحقيق الاندماج الإقليمي بين الدول المغاربية من جهة أخرى، و دعم و تفعيل العمل المشترك في القضايا السياسية الثنائية أو الدولية ذات الاهتمام المشترك.

و دخل الاتفاق الأوروبي- الجزائري حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه من جانب البرلمان الجزائري و البرلمانات الأوروبية، و شرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية و تحرير الاقتصاد و فتح رأس مال الشركات لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الذي يعتبر من ركائز النظام الليبرالي، هذا بالرغم من كل العراقيل التي واجهت هذا التوجه خاصة من طرف الشركاء الاجتماعيين و مؤسسات المجتمع المدني.

ويحتل التعليم مكانة رئيسية بين مجالات التعاون الأورو جزائري لذلك فإن ترقية وعصرنة التعليم العالي بالجزائر وبالتالي الجامعة الجزائرية يدخل ضمن إهتمامات واولويات هذا الإتفاق الذي يظهر

جليا في البرامج التي أطلقها الإتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة والتي يأتي برنامج تمبوس في مقدمتها وهذا ما سيتم تناوله في النقطة الموالية.

المحور الثالث:

برنامج تمبوس لترقية الجامعة الجزائرية بين الغاية والتطبيق

يعتبر الإتحاد الأوروبي أن المؤسسة الجامعية من الأولويات الهامة لأنشطته التعاونية مع البلاد المجاورة والمحيطة به. ويعتبر برنامج تمبوس أقدم برنامج قدمه الإتحاد الأوروبي في هذا القطاع ، وهو يساعد المؤسسات الجامعية على الإنفتاح على محيطها، للإستماع بعناية لمطالب واحتياجات الشركاء الإجتماعية والإقتصادية وذلك من خلال:(المكتب الوطني تمبوس الجزائر، 2014، 6)

- تنقل الموظفين والأكاديميين والإداريين والطلبة؛
- نقل المهارات والمعارف والخبرات؛
- تبادل الممارسات الجيدة والتجارب.

فبعد مرور أكثر من 10سنوات على إنضمام الجزائر لبرنامج تمبوس، فإن تقديم تقييم لهذا البرنامج في الجزائر أمر ضروري لقياس الإنجازات الناتجة لعضوية الجزائر فيه بين ماهو مرجو وماهو موجود على أرض الواقع.

أولا: نبذة عن مشروع تمبوس في الجزائر.

1. مفهوم برنامج تمبوس:

برنامج تمبوس هو برنامج ممول من الإتحاد الأوروبي لدعم أعمال التطوير في جامعات التعليم العالي بالدول الشريكة في شرق أوروبا ووسط أسيا ودول غرب البلقان وحوض المتوسط، ويعمل برنامج تمبوس على تشجيع التعاون بين المؤسسات، ويرتكز على الإصلاح وتحديث أنظمة التعليم العالي في الدول الشريكة. ويسهم البرنامج في إنشاء منطقة تعاون في مجال التعليم العالي لدول الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة من مناطق الجوار.وقد إستمر برنامج تمبوس الأول من عام 1990م الى عام 1994م ثم تم تعزيزه وتجديده للفترة من 1994-1998م، ثم للفترة من 1998-2000م، ومرة أخرى للفترة2000-2006م، ثم مرة رابعة للفترة2007-2013م، وجرت العادة على الإشارة إلى الفترات الزمنية هذه للبرنامج بالمسميات "تمبوسI"، "تمبوسII"، تمبوسbisII ، تمبوسIII، وتمبوسIV، على التوالي.

وقد جاء هذا البرنامج ليدعم تحديث جامعات التعليم العالي في المنطقة المحيطة بالإتحاد الأوروبي كما يشجع برنامج تمبوس التعاون بين المؤسسات الموجودة في الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة ويركز على إصلاح وتحديث أنظمة التعليم العالي في الدول الشريكة. لقد انضمت الجزائر الى البرنامج في عام 2002م كجزء من برنامج تمبوسIII الذي انتهى في عام 2006م وكذلك انضمت إلى برنامج تمبوسIV الذي انطلق في عام 2008م.

2- أهداف برنامج تمبوس:

وتتمثل في: (المكتب الوطني تمبوس الجزائر، 2014، 20-21)

1.2. الهدف العام: الهدف العام لبرنامج تمبوس هو خلق منطقة للتعاون في مجال التعليم العالي بين الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة لتمبوس من أجل المساعدة في تشجيع وتسهيل التعاون بين المؤسسات المتعددة الأطراف والهيئات والوكالات التابعة للتعليم العالي في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة مركزين على إصلاح وتحديث التعليم العالي.

2.2. الأهداف المحددة: تتمثل في :

- تعزيز إصلاح النظام :"ليسانس –ماستر-دكتوره" وتحديث التعليم العالي في البلدان الشريكة؛
- تحسين نوعية وملائمة التعليم العالي في مكان العمل والمجتمع في البلدان الشريكة؛
- زيادة قدرة المؤسسات الجامعية في البلدان الشريكة والإتحاد الأوروبي، وبالخصوص قدرتها على التعاون على الصعيد الدولي وتحديث باستمرار؛
- مساعدة على فتح عالم العمل والمجتمع ككل، وتعزيز التنمية المتبادلة في الموارد البشرية؛
- تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب والثقافات في الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة.

ثـــــــانيـــا: الرصد الإحصائي والميداني:

1- الرصد الإحصائي: :(المكتب الوطني تمبوس الجزائر، 2014)

1.1. دور المؤسسات الجامعية: تمتد معظم برامج تمبوسIV 36شهرا. بينما في تمبوسIII هناك 07 مشاريع استمرت 12شهرا فقط و08 لمدة سنتين و41 لمدة 03سنوات. عدد المشاريع الوطنية التي اقترحتها مؤسسات التعليم العالي الجزائري هو تقريبا نصف العدد الكلي للمشاريع المتعددة الدول. ويلاحظ كذلك غياب المؤسسات الجزائرية كمنسقة لمشاريع متعددة الجنسيات

في برنامج تمبوسIV كما هو مبين في الجدول- 1- .هذا النقص يرجع إلى عدم موافقة الجامعات لفتح حساب للعملات الأجنبية، وهي مشكلة واجهتها الجامعات والتي تم حلها بعد مرور 10سنوات ابتداء من عام 2012. (أنظر الجدول رقم-01- ، ص13)

2.1. مساهمة المؤسسات الجامعية : وقد ساهم مجموع 40 مؤسسة جامعية جزائرية في تمبوس III وIV حيث شاركت 31 مؤسسة في تمبوس IV بينما 28 فقط في تمبوس III. ومن الواضح فإن الاشتراك في تمبوس IV هو أكثر أهمية مما هو عليه في برنامج تمبوس III . كما سجلت الندوة الخامسة لتمبوسIV دخول مشاركة مؤسسة جامعية جديدة واحدة وهي جامعة أدرار الموجودة في الصحراء التي لم تساهم في برنامج تمبوس من قبل .

العدد الإجمالي للشركاء الخارجيين الذين ساهموا في البرنامج تمبوس هو 25 شريك ، حيث 14 منهم في تمبوس III و 11تمبوسIV. تمبوسIII (2002-2006)و تمبوسIV (2008-2013) (الجدول رقم -2- ، ص14)

بلغت المشاركات الإجمالية للمؤسسات الجامعية الجزائرية إلى 154 مشروع في برنامج تمبوسIII+IV (الجدول رقم-03-،ص15)

2- الرصد الميداني:(المكتب الوطني تمبوس الجزائر، 2014)

1.2. الإصلاحات الجارية للمناهج: شهد التعليم العالي تنفيذ مناهج تعليمية جديدة في نظام الثلاثي الدورات LMD . لذلك فإن رصد ودعم تنفيذ عملية إصلاح مناهج التعليم العالي تكشف عن تنفيذ الإصلاح في 16 منهج في النظام الثلاثي الدورات LMD خلال تمبوسIIIو IVوخاصة في تصميم المناهج الدراسية وكانت موزعة إلى05 على مستوى الليسانس و11 على مستوى الماستر بالإضافة إلى 03 إصلاحات على مستوى الدراسات العليا .

2.2. تدريب الخبراء الطلاب والموظفين الإداريين: الغرض من التدريب هو المساعدة في تسيير النظام الثلاثي"ليسانس- ماستر- دكتوراه" بل تساعد أيضا في تدريب طلاب، إداريين وخبراء إصلاح الجامعات لدعم إصلاح الجامعات وذلك من خلال :

- تدريب الطلاب والخريجين مابعد التدرج؛
- تدريب أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات؛
- تدريب المهنيين والمديرين التنفيذيين في الشركات.

3.2. هياكل جديدة مثبتة: مولت مشاريع تمبوس إنشاء هياكل داخل حرم الجامعات التي تعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات وتسيير فرص العمل للخرجين. وساعدت أيضا على إنشاء مراكز جديدة لتدريب الموظفين الأكاديميين والاجتماعيين و الاقتصاديين.(جدول رقم-04-، ص15)

3- المساهمة المالية للمشاريع:

بلغت الميزانية المخصصة للمشاريع المشتركة 15 مرة أكثر من ما خصصت لمشاريع التدابيير الهيكلية في تمبوس III بشكل عام كانت الميزانية المخصصة لبرنامج تمبوسIV 12أضعاف تمبوس III. (جدول رقم -05-، ص16)

ثـــالـــثـــا: تأثير برنامج تمبوس.

منذ عام 2002، عملت مشاريع تمبوس لتعزيز النشطة التي لها تأثير على الصعيدين الوطني والدولي (المكتب الوطني تمبوس الجزائر، 2014، 49)

1- التأثير الوطني لبرنامج تمبوس :

يمكن حصره في النقاط الآتية:

- تحسين التعاون بين المؤسسات الوطنية للتعليم العالي؛
- إنشاء شراكات بين الجامعات والمؤسسات؛
- إنشاء برامج للتعليم عن بعد؛
- تطوير دورات التدريب المهني للتعليم العالي؛
- إنشاء واجهة للمكتبات الجامعية في المنطقة الوسطى؛
- إنشاء نظام لضمان الجودة في التعليم العالي.

2- التأثير الدولي لبرنامج تمبوس :

يمكن حصره في النقاط الآتية:

- تعزيز التعاون الدولي؛
- صياغة نظام الرصيد؛
- تشجيع انتقال الموظفين والطلاب؛
- نشر الأنشطة الأكاديمية.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي من خلال إتفاق الشراكة الأورومتوسطية وضع التعليم العالي من الأولويات الهامة لأنشطته التعاونية مع البلاد المجاورة والمحيطة به ومن بينها الجزائر. ويعتبر برنامج تمبوس من أقدم البرامج للاتحاد الأوروبي في هذا القطاع ويتميز بتركيز كبير على التعاون بين المؤسسات الجامعية ؛ كما يمكن القول أن التعاون الجامعي في إطار برنامج تمبوس قد نجح إلى حد ما في الإسهام في بناء المؤسسات الجامعية في الجزائر، كما ساهم في نجاح الشراكة بين الجامعات على المدى البعيد، وساعد على تحسين التفاهم المتبادل بين الجهات الأكاديمية المختلفة في الإتحاد الأوروبي والجزائر، وكان هناك العديد من الدروس القيمة المستفادة منه خاصة في الجزائر، حيث تواجه المؤسسات الجامعية حاليا تحديات كبيرة تتعلق ب:

- تغيرات ديمغرافية مثل زيادة عدد المتحصلين على التعليم العالي
- المنافسة العالمية المتزايدة التي أدت إلى نقلة كبيرة في توزيع القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي
- تغيرات في العلوم والتكنولوجيا

وبالتالي تلعب المؤسسات الجامعية دورا هاما في نجاح الانتقال بالمجتمع والاقتصاد إلى مكانة قائمة على أساس من المعرفة، وتساعد المؤسسات الجامعية على تدريب جيل جديد من القادة، كما تعتبر هذه المؤسسات بيوتا للخبرات ومركزا لتطوير الموارد البشرية، كما تعد أيضا من العوامل الرئيسية الهامة للنمو والمنافسة. وأصبح من المسلم به أن تحديث المؤسسات الجامعية يعد من الشروط الأساسية للنجاح والرقي.

لكن بالرغم من الإيجابيات المحققة إلا أنه تبقى هناك بعض النقائص التي يجب أن تدخل ضمن أولويات هذا البرنامج مستقبلا حتى يتم تحديث وترقية المؤسسات الجامعية الجزائرية من خلال تفعيل إدارة الجودة الشاملة. وعلى هذا يمكن طرح بعض التوصيات والاقتراحات والمتمثلة في:

- التعاون الجزائري مع الجامعات الأوروبية لا يؤتى أكله دون أن يتحول من مجرد مشروعات مشتركة إلى تعاون إستراتيجي؛
- يجب التركيز على تخصصات أخرى لم يمسها البرنامج كالعلوم الاجتماعية والإنسانية؛

- يجب إعادة النظر في توزيع المشاريع التي تغطي موضوعات البرنامج، حيث يلاحظ أن التوزيع غير متكافئ؛
- يجب إشراك أكثر لجميع المؤسسات الجامعية الجزائرية، حيث توجد مؤسسات جامعية كثيرة مهمشة.

الجدول رقم-01- مساهمة المؤسسات الجزائرية كمشارك في المشاريع

البرنامج	الدورة	المشاريع		مدة المشاريع – شهر-		
		وطنية	متعددة الدول	12	24	36
تمبوس IV	6		9		1	**8**
	5		5			**5**
	4	1	2		1	**2**
	3		6			**6**
	2	1	5			**6**
	1		3			**3**

مجموع تمبوس IV		2	30		2	**30**
تمبوس III	4		1	1		
	3	6	2	4	3	**1**
	2	9	3	2		**10**
	1		3		3	
مجموع تمبوس III		15	9	7	6	**11**
مجموع تمبوس IV+III		17	39	7	8	**41**
مجموع كلي			56	**56**		

المصدر: مكتب الوطني تمنوس الجزائر، تقرير عن برنامج تميوس في الجزائر (2002-2013) ، **2014** ، ص**38**.

الجدول رقم -2-المؤسسات الجامعية ذوي أكبر عدد المشاركات في مشاريع تمبوس

المؤسسات الجامعية	تمبوس III		تمبوس IV		المجموع
	SCM	**JP**	**SM**	**JP**	

جامعة منتوري قسنطينة	1	4	3	6	14
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان	0	1	4	7	12
جامعة أحمد بوقرة بومرداس	0	3	2	5	10
جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية	1	3	2	3	9
جامعة الجزائر	3	4	0	2	9
جامعة وهران	1	3	0	4	8
المدرسة الوطنية العليا للتعليم التكنولوجي وهران	0	4	1	3	8
المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر	0	3	3	1	7
جامعة باجي مختارعنابة	0	2	0	5	7
جامعة مستغانم	0	2	0	4	6
جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا	0	4	0	1	5
جامعة البليدة	0	3	1	1	5
جامعة تيزي وزو	0	1	1	3	5

المصدر: المكتب الوطني تمبوس الجزائر، تقرير عن برنامج تمبوس في الجزائر (2002-2013) ، 2014 ، ص39.

جدول رقم -03- عدد مشاركات المؤسسات الجامعية الجزائرية في برنامج تمبوسIIIوIV

عدد المشاريع	عدد المؤسسات الجامعية	عدد المشاركة	عدد الشراكاء الخارجيين

تمبوس III	24	28	70	14
تمبوس IV	32	31	84	11
مجموع	56	40	154	25

المصدر: المكتب الوطني تمنوس الجزائر، تقرير عن برنامج تميوس في الجزائر (2002–2013)، 2014 ، ص45

جدول رقم–4– الهياكل التي تم إنشاؤها في تمبوس IV

الهياكل	المؤسسة المستفيدة	المشروع
مكتب الاتصال بين الجامعة والمؤسسة	جامعة تلمسان ،جامعة بجاية	افتتاح منظم الجامعة والعالم الاجتماعي والاقتصادي

مكتب الاتصال بين المدرسة والمؤسسة	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر	
مركز وطني للمياه للتدريب على علوم المياه	جامعة عنابة	التعليم والتدريب المتقدم في المياه وذات الصلة لتلبية الاحتياجات الإقليمية في المغرب العربي
بيت دكتوراه الطالب	جامعة وهران	دعم الإصلاحات تكوين الدكتوراه في البلدان المغربية
خلية لتثمين البحث العلمي	جامعة بومرداس	
خلية المرافقة، والتوعية والدعم والوساطة	جامعة بجاية جامعة منتوري قسنطينة ، جامعة تلمسان	الجامعات المغاربية : التعليم الشامل
مركز التميز لنقل التكنولوجيا	المدرسة الوطنية العليا للتعليم التكنولوجي وهران جامعة مستغانم جامعة سعيدة	التحالف للابتكار في البحر الأبيض المتوسط

المصدر: المكتب الوطني تمنوس الجزائر، تقرير عن برنامج تميوس في الجزائر (2002–2013)، 2014 ، ص47

جدول رقم –5– المساهمة المالية السنوية للجزائر لتمبوسIII و تمبوسIV .

	الدعوة	مشاريع مشتركة+ الإجراءات الهيكلية+ الإجراءات المرافقة	المجموع
تمبوس IV	السادسة الخامسة الثالثة الثانية الأولى	2.6 مليون € 1.4 مليون€ 1.5مليون € 2.5مليون€ 0.7مليون€	مخطط في 2017-2014 7.9مليون€
تمبوس III	2006-2005-2004-2003		6.7مليون€
تمبوس IV و تمبوس III			14.6 مليون€

المصدر: المكتب الوطني تمنوس الجزائر، تقرير عن برنامج تميوس في الجزائر (2002-2013)، 2014 ، ص49

المراجع:

باللغة العربية:

1- المكتب الوطني تمنوس الجزائر، تقرير عن برنامج تميوس في الجزائر (2002-2013) ، 2014 .

2- محمد بن موسى، إبراهيم عاشوري، **المساهمة المرتقبة لجودة التعليم العالي في النهوض بنوعية المخرج البشري**، الملتقى الوطني الأول حول: دور التنمية البشرية في تفعيل الطاقات الجامعية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 13-14/ 05/ 2012.

3- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحات، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2006.

4- منصوري الزين، **أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي**، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي"، جامعة الزرقاء، الأردن، 10-12/05/ 2011.

5- ناصيف حتى، " المأزق العربي "، في مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996.

6- نور الدين حامد، **جودة التعليم كإستراتيجية لتطوير كفاءة أداء الجامعات**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة ، العدد (22) ، 2011.

7- عارف الصوفي وآخرون، **التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 06-10 ديسمبر 2009.

8- عيسى قدادة وآخرون، **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

باللغة الأجنبية:

1- Document : "**conférence euro – méditerranée de Barcelone**" , in, Revue méditerranée – développement, N° 9 décembre 1995.

2- Fatiha Talahite," **la réforme bancaire et financière en Algérie** ", les Cahiers du Créad, N° 52,2000.

3- **Fatiha Talahite , " l'espace monétaire et financier de la Méditerranée occidentale "** in, colloque international sur " l'espace économique de la méditerranée occidentale: Enjeux et perspectives " Bejaïa, 25-26 juin 2000.